

## أثر جائحة فايروس كورونا في أداء القطاعات الاقتصادية عالمياً، مع الإشارة إلى العراق

### *The impact of the Coronavirus pandemic on the performance of economic sectors globally, with refer to Iraq*

\*مُنبة رائد صبحي  
كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهريين،  
بغداد، العراق  
Munya R. Subhi  
College of Business Economics,  
Al-Nahrain University,  
Baghdad, Iraq  
[moniaraed92@gmail.com](mailto:moniaraed92@gmail.com)

طيب عثمان عبد الرزاق  
كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهريين،  
بغداد، العراق  
Taib O. Abd Al-razak  
College of Business Economics,  
Al-Nahrain University,  
Baghdad, Iraq  
[dr.taib1960@gmail.com](mailto:dr.taib1960@gmail.com)

**معلومات البحث:**

- تاريخ الاستلام: 16-10-2022
- تاريخ ارسال: 28- 11- 2021  
التعديلات
- تاريخ قبول: 29- 11- 2022  
النشر

**\*Corresponding author:**  
Munya R. Subhi  
[moniaraed92@gmail.com](mailto:moniaraed92@gmail.com)

### المستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على الآثار التي تركها انتشار جائحة فايروس كورونا على الاقتصاد العالمي، وعلى أداء القطاعات الاقتصادية في العالم مع الإشارة إلى الأثر الذي تركته في القطاعات الاقتصادية العراقية أيضاً، خلال فترة تفشي الوباء؛ ومن أجل تحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض أداء القطاعات الاقتصادية عالمياً وفي العراق؛ و قد توصلت الدراسة إلى أن جائحة فايروس كورونا أدت إلى ركود حاد في الاقتصاد العالمي لم يسبق له مثيل منذ أزمة الكساد العظيم؛ كما توصلت الدراسة إلى أن جائحة فايروس كورونا أحدثت تراجعاً كبيراً في أداء القطاعات الاقتصادية بنسب متفاوتة من قطاع لأخر بسبب تأثير سياسات الإغلاق التي اتبعتها الحكومات من أجل السيطرة على انتشار الجائحة؛ فقد كشفت الجائحة عن ضعف القطاع الصحي في العالم عموماً، و خصوصاً في العراق الذي يعاني فيه القطاع الصحي من الأهمال منذ سنوات طوال؛ و وجدت الدراسة أيضاً إن قطاع السياحة كان القطاع الأكثر تضرراً مقارنة بالقطاعات الأخرى التي تمكنت من أن تتعافى تدريجياً بعد تخفيف إجراءات الإغلاق.

**الكلمات المفتاحية:** جائحة فايروس كورونا، القطاعات الاقتصادية.

### Abstract

The study aimed to identify the impact that the spread of the Corona Virus pandemic had on the global economy, and on the performance of the economic sectors in the world, with reference to the impact it had on the Iraqi economic sectors during the outbreak of the epidemic; In order to achieve the goal of the study, the descriptive analytical method was relied upon by presenting the performance of economic sectors globally and in Iraq; The study concluded that the Corona virus pandemic led to a severe recession in the global economy unprecedented since the Great Depression; The study also found that the Corona virus pandemic caused a significant decline in the performance of economic sectors in varying proportions from one sector to another due to the impact of the closure policies that governments followed in order to control the spread of the pandemic; The pandemic revealed the weakness of the health sector in the world in general, especially in Iraq, where the health sector has been neglected for many years; The study also found that the tourism sector was the most affected sector compared to other sectors that managed to recover gradually after easing the closure measures.

**Keywords:** Coronavirus Pandemic, Economic Sectors.

### المقدمة

لقد أدى ظهور فايروس كورونا في مدينة ووهان الصينية في كانون الأول من عام 2019 إلى لجوء الكثير من دول العالم إلى فرض إغلاق عام من أجل الحد من الانتشار السريع للفايروس؛ تمثلت إجراءات الإغلاق هذه بحظر السفر بين البلدان، و إغلاق الحدود، فضلاً عن تطبيق سياسات التباعد الاجتماعي؛ فتركت هذه الإجراءات قيوداً على عمل القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي

أدى إلى تراجع في النمو الاقتصادي العالمي، خاصة في النصف الأول من عام 2020؛ و في ظل هذا التراجع قامت العديد من الدول مثل: الصين، والولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والمملكة المتحدة، بتكريس جهودها من أجل التوصل إلى لقاح يساهم في إعادة الحياة إلى مجراها الطبيعي .

وبسبب سرعة انتشار الفيروس عالمياً و طول فترات الإغلاق تركت الجائحة أثراً وخيمة على الاقتصاد العالمي، الأمر الذي دفع الدول إلى تبني سياسات دعم و إطلاق حزم تحفيزية من شأنها ان تخفف من التداعيات السلبية التي تركتها الجائحة في الاقتصاد؛ وبالرغم من ذلك فإن التعافي لم يكن سهلاً .

## المحور الأول: منهجية البحث

### 1- مشكلة البحث

يحاول البحث الاجابة على التساؤلات الآتية:

أولاً- ماهي الآثار التي خلفها انتشار جائحة فايروس

كورونا على نمو الاقتصاد العالمي؟

ثانياً- كيف أدت سياسات الإغلاق إلى تباطؤ نمو

القطاعات الاقتصادية في دول العالم والعراق؟

### 2- أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في أن دراسة الأزمة الصحية لانتشار فايروس كورونا وما نجم عنها من ازمات اقتصادية أدت إلى تراجع حاد في النمو الاقتصادي العالمي ، فضلاً عن البحث يساعد الباحثين في التعرف على أهم الآثار التي خلفتها الجائحة في أداء القطاعات الاقتصادية الأساسية.

### 3- فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية مفادها وجود تأثير سلبي لاجراءات الإغلاق التي اتبعتها الدول لمواجهة انتشار فايروس كورونا على أداء القطاعات الاقتصادية الأساسية ، بنسب متفاوتة من قطاع إلى آخر .

### 4- هدف البحث

يهدف البحث إلى التعرف على ماهية جائحة كورونا ، و أنتشارها عالمياً ، بالإضافة إلى معرفة انعكاسات انتشار الجائحة على أداء القطاعات الاقتصادية عالمياً ، فضلاً عن معرفة أي القطاعات كانت الأشد تضرراً ، وايها تمكنت من التعافي بعد تخفيف اجراءات الاغلاق .

### 5- منهجية البحث

اعتمدت الدراسة الاسلوب الوصفي التحليلي من أجل التعرف على الآثار المترتبة على انتشار فايروس كورونا في الاقتصاد العالمي ، واستعراض تأثيرها على أداء القطاعات الاقتصادية

### 6- الحدود المكانية والزمانية

شملت الحدود المكانية العالم أجمع ، لأن البحث يحاول معرفة اثار الجائحة على الاقتصاد العالمي ؛ مع اشارة إلى العراق .

أما الحدود الزمانية فتمثلت في فترة أنتشار جائحة فايروس كورونا خلال العامين (2020-2021).

## المحور الثاني : الجانب النظري

### أولاً:مراجعة الدراسات السابقة

1- بحث مقدم من خديجة لعمرى، وأخرون بعنوان : ( أثر جائحة كوفيد-19 على أهم مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي ) ، مجلة دفتار اقتصادية، العدد2، المجلد12، 2021، هدفت الدراسة إلى تحليل آثار جائحة كورونا على أهم مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال قراءة واقع هذه الجائحة على أهم مؤشرات أداء

الاقتصاد العالمي، واستشراف لأهم الآثار المترتبة عنها؛ و توصلت الدراسة إلى أن جائحة كورونا أحدثت أزمة صحية انجرت عنها أزمة اقتصادية عالمية من خلال تأثير جميع القطاعات الاقتصادية؛ مخلفة صدمة عالمية أفضت إلى كساد في الكثير من البلدان .

2- بحث مقدم من نصر الدين نوات بعنوان (أثر جائحة كورونا على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الدول العربية) ، مجلة ابحاث إقتصادية معاصرة ، مجلد 4 ، عدد 2 ، جامعة لونيبي علي البليدة ، 2021، سعت الدراسة الى بيان اثر جائحة كورونا على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الدول العربية في الربع الاول من 2020 ، وتوصلت الى ان ازمة جائحة كورونا اثرت بشكل عميق في الاقتصاديات العربية وان تراجع اسعار النفط وتدهور النشاط السياحي كان لهما اثر سلبي في الانكماش الاقتصادي في الدول العربية.

### ثانياً- نظرة عامة حول جائحة كورونا

ظهر فايروس كورونا في مدينة ووهان الصينية التي سجلت فيها الحالات الأولى من الاصابات بالفايروس في كانون الأول 2019؛ وبعد انتشاره في الكثير من دول العالم سريعاً؛ أعلنت منظمة الصحة العالمية أن وباء فايروس كورونا تحول إلى جائحة تهدد حياة الملايين حول العالم؛ و أن الأمر يستدعي التدخل العاجل من الحكومات لغرض تطبيق الاجراءات التي من شأنها تحد من انتشاره اكثر .

و تمثل فايروسات كورونا فصيلة كبيرة من الفايروسات التي تسبب امراض متنوعة للإنسان كالزكام، و نزلات البرد العادية، و ، وبعد فايروس كورونا المستجد سلالة جديدة من الفايروس لم يسبق ظهورها و اصابة البشر بها من قبل، وقد أعلنت منظمة الصحة العالمية في الحادي عشر من شباط 2020 أن كوفيد-19 هو الاسم الرسمي للمرض. وأشار المدير العام لمنظمة الصحة العالمية "تيدروس أدهانوم غيبريسوس" إلى أن مقطع «كو» يشير إلى «كورونا» ومقطع «في» يشير إلى «فايروس» ومقطع «د» يعني داء (بالإنجليزية disease)، أما رقم 19 فيشير إلى العام الذي ظهر فيه الفايروس ، فقد أعلن عن تفشي المرض الجديد بشكل رسمي في الحادي والثلاثين من كانون الأول عام 2019 ؛ و. ذكر تيدروس أن الهدف من اختيار الاسم كان لتجنب ربط المرض بمنطقة جغرافية معينة (أي الصين) أو نوع من الحيوانات أو مجموعة من البشر، بما يتماشى مع التوصيات الدولية (WHO,2020).

أما فيما يخص الخط الزمني لانتشار الجائحة ففي في 1 كانون الأول من عام 2019 سجلت اول اصابة بالفايروس في مقاطعة ووهان في الصين ، ومن 8-18 كانون الأول سجلت سبع اصابات بفايروس تاجي لأشخاص كانوا يعملون

وتشديد سياسات الائتمان في الصين، وتضييق الأوضاع المالية إلى جانب عودة السياسة النقدية إلى طبيعتها في الاقتصادات المتقدمة الكبرى، كل هذا ساهم في إضعاف التوسع العالمي إلى حد كبير، وخاصة في النصف الثاني من 2018. ومع ما تشير إليه التوقعات من استمرار هذا الضعف في النصف الأول من 2019، يتوقع تقرير آفاق الاقتصاد العالمي انخفاض النمو في 2019 في 70% من الاقتصاد العالمي. وكان النمو العالمي قد بلغ ذروة قاربت 4% في 2017، ثم انخفض إلى 3,8% في النصف الأول من 2018 واستمر في الانخفاض إلى 3,2% في النصف الثاني (صندوق النقد الدولي، 2019، ص1).

أما بعد ظهور جائحة كورونا خفض المحللون الاقتصاديون، والمنظمات الدولية توقعاتهم بشأن معدلات النمو الاقتصادي العالمي قبل ظهور الجائحة، إذ كانت التوقعات تشير إلى أزمة اقتصادية حاصلة نتيجة للتوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين والمخاطر الجيوسياسية وتقلبات الأوضاع في الكثير من دول العالم.

ومما لا شك فيه أن أي أزمة تخلف بعدها الكثير من الآثار فما بالك بأزمة صحية اقتصادية شلت كل الأداء الانساني حتى في أفضل الدول تقنية ورعاية صحية ورغم كل التحولات وإدارة المخاطر والتخطيط في إدارة الازمات نتيجة للتجارب ، فان الاقتصاد العالمي أخذ يعمل بظروف من عدم اليقين منذ أواخر 2019 ؛ ففي مطلع 2020 أصيب العالم بحالة خوف وقلق من الجائحة التي بدأت باجتياح العديد من دول العالم وكان منبعا للصين (ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم) والتي تعرضت لخسائر فادحة جراء هذا الوباء بسبب التفشي السريع لجائحة فايروس كورونا إذ أوقفت كل عمليات التنمية الاقتصادية وانخفضت معدلات التجارة الدولية على مستوى العالم ، فأصبح أمام الاقتصاد مواجهة أزمة صحية تختلف في طبيعتها عن الأزمات السابقة التي واجهها الاقتصاد من حيث شدة الأثر وسرعة انتقال العدوى تأثر الاقتصاد فيها بصورة أكبر من الأزمة المالية العالمية في 2008.

وفي ظل تسارع انتشار العدوى لجأ الافراد إلى المكوث في منازلهم تطبيقاً لإجراءات التباعد الاجتماعي خوفاً من انتقال العدوى اليهم هذا الامر أدى إلى تراجع الاستهلاك كما أن قطاع الخدمات مثل السياحة، والمطاعم تضرر بشدة بالإضافة إلى انخفاض اسعار الاصول وضعف الطلب الكلي وتزايد ازمة الديون وتفاقم فجوة توزيع الدخل فادى كل ذلك إلى فقدان ثقة المستهلك والمستثمر والتي تعتبر اكثر النتائج المباشرة لانتشار فايروس كورونا وبالتالي الدخول في مرحلة التراجع الى جانب تدهور اسعار النفط ؛ فكانت اكثر الدول تضرراً تلك المصدرة للنفط. فقد خسرت هذه الدول اكثر من 1% من نسبة نموها و تضررت الدول التي ترتبط صادراتها بالدول التي تضررت اقتصاداتها بفعل الجائحة، وشهدت دول مثل امريكا الوسطى ومكسيك وكندا والاتحاد الأوروبي ودول شرق وجنوب آسيا تباطؤ في النمو يتراوح بين 0.7%-0.9% ، ومن ناحيته قدر بنك التنمية الآسيوي أن خسائر كورونا في منتصف 2020 بلغت ما بين 5.8 ترليون دولار و 8.8 ترليون دولار ( Reuters,2020 ).

في سوق ووهان ؛ وأفادت هيئة الإذاعة والتلفزيون الصينية الحكومية (CCTV) في بث يوم 12 كانون الثاني 2020 أن «تفشي فايروس جديد تم اكتشافه لأول مرة في هذه مدينة في 12 كانون الأول 2019 (رشيد، 2020).

وأعلنت المراكز الأمريكية لمكافحة الأمراض والوقاية منها (USCDC) في 13 كانون الثاني نشر التسلسل الجيني للفايروس على قاعدة بيانات التسلسلات الجينية لمعهد الصحة الوطنية الأمريكية؛ وفي اليوم نفسه، شهدت تايلاند أول حالة مؤكدة لفايروس كورونا المستجد وهي أول حالة إصابة خارج الصين. لمصابة يبلغ عمرها 61 عامًا مقيمة في مدينة ووهان، ولكنها لم تزر سوق ووهان للمأكولات البحرية، مع الإشارة إلى زيارتها إلى بعض الأسواق الأخرى. و وصلت هذه السيدة إلى بانكوك يوم 8 كانون الثاني ( Center for infectious disease research and policy ، 2020 )

واستمر الوباء في الانتقال تدريجياً إلى مقاطعات الصين الأخرى مثل بكين وشنكهاي حتى بلغ عدد الاصابات 291 إصابة في 21 كانون الثاني و في 24 كانون الثاني أعلنت سنغافورة والولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية والنيبال عن ظهور حالات من الوباء على أشخاص سافروا من الصين إلى هذه الدول ، وأعلنت فرنسا عن إصابة أول ثلاث حالات مؤكدة عندها، وكانت هذه الحالات أول انتقال للفايروس إلى أوروبا. وفي اليوم نفسه قامت الحكومة الصينية بإغلاق دور العرض السينمائي والمواقع السياحية ، وشدت على ضرورة بقاء الاشخاص العائدين من مناطق تفشي الوباء لمدة 14 يوماً في المنازل ، فضلاً عن قطع خدمات التنقل بالحافلات والقطارات بين المقاطعات الصينية.

وفي 29 كانون الأول 2020 اعلنت الإمارات العربية المتحدة عن إصابة أول حالة بالفايروس ، وبعد ذلك بقليل أكدت إحدى وكالات الأنباء الإماراتية على إصابة أربعة أفراد من عائلة صينية بالفايروس (UAE Health ، 2020).

و اعتباراً من 13 آذار من عام 2020، اعتُبرت أوروبا المركز النشط للوباء من منظمة الصحة العالمية. في 19 آذار من عام 2020، وتفوقت إيطاليا على الصين باعتبارها الدولة التي سجلت أكبر عدد من الوفيات. وبحلول 26 آذار، تجاوزت الولايات المتحدة كلاً من الصين وإيطاليا بأكثر عدد من الحالات المؤكدة في العالم. تشير الأبحاث إلى أن غالبية حالات مرض كوفيد-19 في ولاية نيويورك جاءت من مسافرين أوروبيين، وليس مباشرة من الصين أو من أي دولة آسيوية أخرى.

### المحور الثالث: الجانب التطبيقي

#### أولاً: أثر جائحة فايروس كورونا في الاقتصاد العالمي

كان معدل النشاط الاقتصادي يتحرك سريعاً في كل مناطق العالم تقريباً، وكان يُتوقع للاقتصاد العالمي أن ينمو بمعدل 3,9% في عامي 2018 و 2019. ولكن حدثت تغيرات عالمية كثيرة: فتصاعد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين وارتفاع التعريفات الكمركية بينهما ، والضغط الاقتصادي الكلية في الأرجنتين وتركيا، والاضطرابات في قطاع صناعة السيارات في ألمانيا،

العرض التي نشأت بسبب زلزال شرق اليابان 2011؛ إذ كانت بسيطة الحجم والأثر، وكذلك أزمة الفيضانات في تايلند في 2011 التي أوقفت عمل المصانع لعدة أيام؛ وهناك صدمات النفط في سبعينيات القرن الماضي وهي الأشهر في التاريخ المعاصر والأكثر انتشاراً؛ ولكن الصفة المميزة لازمة كورونا هو نمط انتشارها فعلى العكس من الازمات السابقة، فإن انتشار فيروس كورونا لا تعيقه بالضرورة المسافات الجغرافية، ويبدو أن مسارات الطائرات والسفن السياحية تؤثر في انتشار الفيروس في المرحلة المبكرة، وهذا تمثيل أكثر ملاءمة لانتشار صدمات العرض في حالة جائحة كورونا؛ علاوة على ذلك، ونظراً لأنه يشمل الأشخاص فمن الصعب التنبؤ بالسلوك البشري، فإن عدم التيقن (Uncertainty) بشأن حجم وموقع الصدمة أمر غير مؤكد إلى حد كبير؛ وتعتمد مدة صدمة العرض على قدرة الفيروس المميتة؛ وبالتالي فالعوامل التي تؤدي إلى تخفيف تلك الصدمة تظل خارج السيطرة الاقتصادية، لأسباب تتعلق بطبيعة الفيروس وردود فعل سياسة الصحة العامة (Richard Baldwin 2020).

وقد أصابت جائحة كورونا جانب العرض العالمي من خلال محركات الطاقة العالمية (رأس المال والعمالة) الذين لم يستغلا بكامل طاقتها الإنتاجية خلال مدة نقشي الفايروس، وهذا الأمر طبيعي نتيجة للإجراءات الاحترازية وإجراءات منع السفر وحظر التجوال الذي طبق في أغلب دول العالم لارتفاع أعداد الإصابة بالفايروس.

ولما كان قطاعا: التصنيع والصناعات التحويلية يؤديان دوراً حيوياً في الاقتصاد العالمي المعاصر، ويمثلان نحو (41%) من اقتصاد العالم على وفق إحصاءات الأمم المتحدة لعام 2019، إذ يقدر حجم الصناعات في أكبر دول العالم نحو (12) تريليون دولار للعام 2019، تسهم الصين بنحو (39%) منه، والولايات المتحدة الأميركية بنحو (23%)، واليابان بـ (10%)، والمانيا بـ (8%)؛ ومع نقشي جائحة كورونا، تلقى قطاع التصنيع العالمي ضربة ثلاثية تمثلت بالآتي (محمد، 2022، ص: 58):

أ- أدى الاضطراب المباشر لإمداد المواد الأولية والسلع نصف المصنعة (مدخلات الإنتاج)، إلى إعاقة تحقيق مستويات الإنتاج المعتادة؛ ولما كان مركز التصنيع في العالم هو (شرق آسيا)، التي بدأ منها الفايروس انتشاره، فأنها أضحت من منظور البشرية وبفعل (الحملات الإعلامية ووسائل الاتصال)، في قلب عاصفة الجائحة ومركزاً لنشر الفايروس، وهو ما أشاع الخوف والهواجس، فأضعف الطلب على السلع؛ إلا إن انتشار الفايروس في مختلف القارات والمناطق، تسبب بضرر كبير للدول الصناعية الأخرى (الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي).

ب- أسهمت مفاعيل عدوى سلسلة التوريد إلى تضخيم صدمات العرض المباشرة، إذ وجدت قطاعات التصنيع في الدول الأقل تضرراً، صعوبة في الحصول على المدخلات الصناعية والسلع الوسيطة المستوردة من الدول المتضررة، وحتى ما بين بعضهم بعضاً، ناهيك عن ارتفاع التكاليف.

وقد أثر انتشار جائحة كورونا في أكثر القطاعات الاقتصادية حيوية مثل الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة. وكان سبب التوقف الذي تعرض له الاقتصاد عالمياً هو تعثر الاقتصاد الصيني، إذ تعد الصين من أهم الشركاء التجاريين في العالم فهي تؤدي دوراً رئيساً في سلاسل التوريد العالمية (فقد احتلت الصين المرتبة الأولى في صادرات السلع والخدمات بقيمة صادرات تبلغ 2.7 ترليون دولار والمرتبة الثانية في الواردات بقيمة واردات تبلغ 2.6 ترليون دولار خلال عام 2018). وقد صرحت منظمة الأمم المتحدة أن الخسائر التي خلفها انتشار فايروس كورونا التاجي بلغت 50 مليار دولار في شهر شباط من عام 2020؛ فنتيجة لانخفاض المعروض الصيني من المنتجات الوسيطة؛ انعكس ذلك على انخفاض التصنيع والإنتاج في بقية الدول فمثلاً صناعة السيارات في أوروبا واجهت مشكلة نقص في القطع الأساسية اللازمة للتصنيع وقطع الغيار مما أدى إلى انخفاض معدلات التصنيع. فقد انخفضت مبيعات السيارات في فرنسا وحدها بنسبة 74% في شهر آذار من 2020، حيث خفضت الصين صادراتها وواراداتها الاجمالية بنسبة 4% و 17.2% على التوالي في 2020 إذ انخفض الإنتاج الصناعي الصيني بنسبة 13.5%؛ وأثر تراجع النشاط الاقتصادي في الصين بأسعار النفط العالمية، لأن الصين هي أكبر مستورد للنفط في العالم بنسبة 20.2% من إجمالي واردات النفط الخام فتضرر الطلب العالمي على النفط بسبب انكماش الاقتصاد الصيني وانخفاض الطلب على الوقود بالإضافة إلى قيود السفر التي فرضتها الدول (World Bank 2022).

وقد تسببت جائحة كورونا بصدمة عالمية لا مثيل فيها لاضطرابات الازمات الاقتصادية السابقة قد سببت الجائحة اضطرابات متزامنة في جانبي العرض والطلب ولم تقتصر هذه الازمة في مناطق محددة، بل كانت ذات طابع عالمي، فقد أثرت الجائحة في العملية الاقتصادية بمراحلها (الإنتاج، والتوزيع، والتبادل، والاستهلاك)؛ فأن هشاشة تدابير الاحتواء التي فرضتها الدول شلت حركة السفر والسياحة وانتقال العمالة مما أثرت في سلاسل التوريد العالمية.

ويمكن تحديد محورين رئيسيين في تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي من خلال التأثير على العرض العالمي واختلال سلاسل التوريد العالمية، والطلب العالمي من خلال انخفاض الطلب على مصادر الطاقة.

## 1- صدمة العرض الكلي العالمي Global Macro Supply Shock

التأثير المباشر لردود الفعل البشرية كان واضحاً ومباشراً على جانب العرض فعندما اغلقت السلطات المدارس والجامعات والمراكز التجارية ذات التجمعات السكانية الكبيرة انعكس ذلك على الإنتاجية العالمية. فمن منظور اقتصادي، تؤدي عمليات الإغلاق وحظر السفر تلك إلى تقليل الإنتاجية بشكل مباشر بطريقة تشبه الانخفاض المؤقت في التوظيف (السيد 2020).

ان صدمة العرض لم تكن الأولى من نوعها فقد شهد القرن التاسع عشر العديد من صدمات العرض وكان تأثيرها محدود يقتصر في مناطق جغرافية محددة مثل صدمة

يقرب من 330 مليون وظيفة في مختلف انحاء العالم اي ما يمثل 10.3 من اجمالي القوة العاملة عالمياً اي ما يقارب 8.9 ترليون دولار امريكي مقارنة بعام 2018 الذي بلغت فيه 8.8 ترليون دولار امريكي ؛ وتمثل السياحة 30% من صادرات الخدمات العالمية و من ناحية التوظيف ؛ وتحتل الصين المركز الاول عالمياً من عدد الوظائف في القطاع السياحي حيث وصلت الى 80 مليون وظيفة في 2018؛ وتشكل الولايات المتحدة الامريكية والصين واليابان والمملكة المتحدة والمانيا 47% من اجمالي الناتج العالمي لقطاعي السياحة والسفر (منظمة العمل الدولية، 2020، ص3).

اما فيما يخص السياحة الداخلية فتشكل 71.2% من السياحة العالمية وهي مصدر جذب بالنسبة للعديد من الدول وتساهم بشكل فعال في الناتج المحلي لها مثل فرنسا وايطاليا حيث ساهمت بنسبة 2.5% للناتج المحلي في كل منهما في 2019 صاحبها نمو بنسبة الانفاق على السياحة الداخلية في كلا البلدين بنسبة 10% في ايطاليا و 7% في فرنسا في نفس العام بالإضافة الى ذلك بلغت قيمة الانفاق على السياحة المحلية في الصين والبرازيل في عام 2019 نسبة 0.3% (World Travel & Tourism Council 2020).

ومع حالة الطوارئ التي غزت العالم في مطلع 2020 واضطرار الدول الى اتباع اجراءات التباعد والعزل واغلاق الحدود بين الدول ومنع السفر ، كان له اثر ذلك على جانبي العرض والطلب على السياحة والسفر بدرجة كبيرة . فقد صرحت منظمة السياحة العالمية عن خسارة القطاع السياحي 1.3 ترليون دولار من جراء تلك القيود الدولية المفروضة وهو رقم اكبر ب 11 مرة من الخسارة التي سجلت ايان الازمة المالية العالمية 2008، وبحسب تقرير المنظمة فقد كانت سنة 2020 الأسوأ على قطاع السياحة ، فقد انخفض عدد السياح بما يقارب مليار سائح مقارنة بسنة 2019. وقد انعكس تضرر القطاع السياحي على القطاعات ذات الصلة بالسياحة من فنادق ومطاعم ونقل جوي وشركات تنظيم الرحلات السياحية ؛ حيث توقفت السياحة في الربع الاول من 2020 و بلغت الخسارة في شهر اذار 57% اي فقدان ما يقارب 67 مليون سائح دولي بخسارة تعادل 80 مليار دولار من عائد صادرات السياحة الدولية واستمر الانخفاض في عدد الوافدين دولياً الى ان وصل الى 98% في شهر أيار من العام ذاته (الهرش، 2020، ص123).

وبحسب تقارير الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا انخفض عدد الوافدين بنسبة تصل الى 78% في عام 2020، إذ عانت منطقة اسيا والمحيط الهادئ من انخفاض عدد الوافدين في الربع الاول من 2020 وصل الى 35% تليها أوروبا بنسبة خسارة تصل الى 17% وبعدها الامريكيتين بنسبة 15% وافريقيا 12% والشرق الاوسط 11% (سعادة 2021) ، والجدول الآتي يوضح تأثير اجراءات مواجهة فايروس كورونا في انخفاض عدد السياح عالمياً وما كبدته من خسائر في فقدان الكثير من الوظائف بالإضافة الى تراجع الناتج المحلي الاجمالي على الصعيد العالمي.

ج- قد مارس الاضطراب في الطلب الكلي العالمي حالة (أقرب) إلى حالة الركود الاقتصادي، وهو ما أضفى أجواء من عدم اليقين والتشاؤم، انعكست في سلوكيات الانتظار والترقب من لدن المستهلكين، وتأخيرات الاستثمار من لدن الشركات.

## 2- صدمة الطلب الكلي العالمي Global Macro Demand Shock

سبباً جائحة كورونا انكماشاً في الطلب الكلي العالمي ، وعندما نتحدث عن الطلب العالمي لا بد من الاشارة الى عاملين بارزين هنا هما (Richard Baldwin 2020): العامل الأول (الفعلي) : فان اجراءات الاغلاق الكبيرة التي فرضت على السكان في أغلب دول العالم ادت بطبيعة الحال إلى حرمان المستهلك من الوصول إلى الأسواق والمراكز التجارية، كذلك تم تعليق الكثير من خدمات التوصيل إلى المنازل الذي ساهم في تقليل التواصل بين المستهلك والسلع. العامل الثاني (السايكولوجي) : فمنذ حدوث الأزمة العالمية في العام 2008 وما أعقبها، يميل المستهلكون والشركات إلى تبني موقف (الانتظار والترقب)، عندما يواجهون حالة عدم اليقين، فعلى وقع الانهيار المالي أجّل الناس والشركات اتخاذ القرارات بشأن عمليات الشراء والاستثمار، فيما انتقلت عدوى صدمة جانب الطلب عبر الروابط الثنائية التجارية والمالية التقليدية محلياً وعالمياً، وأسهم الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في نشر الفزع والخوف.

وإذا ما استعارينا التفسير السايكولوجي للصدمة وأثارها، فإن ما يحدث من حالة تراخ في الطلب والإحجام عن الدخول في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، فأنها تقع في إطار توصيف (إعراض ما بعد الصدمة- Post-traumatic symptoms) أو ما يسميها بعضهم (ارتدادات الصدمة)، وعلى زمن الخروج منها يتوقف تعافي الاقتصاد واستعادة محركات الاقتصاد لقوتها، الأمر بذاته حدث مع بداية تفشي جائحة كورونا، إذ تعرضت الكثير من القطاعات الاقتصادية إلى صدمة كبيرة في الطلب، تركزت بشكل كبير في تراجع الطلب العالمي على النفط، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتركزت الطلبات على السلع الأساسية والتجهيزات الخاصة بالجائحة (محمد، 2022، ص59).

## ثانياً- أثر جائحة فايروس كورونا في القطاعات الاقتصادية العالمية

### 1- تأثير جائحة كورونا على قطاع السياحة عالمياً :

في العقود الاخيرة أصبحت السياحة من القطاعات الديناميكية اقتصادياً وذلك لما تسهم به من رفع معدلات التنمية الاقتصادية والثقافية وخلق الكثير من فرص العمل بشكل مباشر أو غير مباشر ؛ وكلها تصب في تحقيق اهداف التنمية المستدامة فضلاً عن مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي العالمي إذ بلغت مساهمتها فيه لعام 2019 ما يقارب 10.3% ؛ وفي العام ذاته استأثر القطاع السياحي بما

**الجدول (1) الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على القطاع السياحي وفقدان الوظائف عالمياً في 2020.**

الدول	قيمة الرحلات السياحية والوظائف المفقودة (مليون دولار)	خسارة في الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)	السياح الوافدين الدوليين (مليون دولار)
العالم	174.6	3815	65%
أوروبا	18.8	1025	62%
الأمريكيين	19.8	1074	70%
آسيا	87.4	1475	71%
افريقيا	12.4	87	63%
الشرق الاوسط	4.2	154	66%

الجدول من اعداد ابحاث بالاستناد الى بيانات المجلس العالمي للسفر والسياحة ، 2020 ، متاح من خلال الرابط : [Travel & Tourism Economic Impact | World Travel & Tourism Council \(WTTC\)](#)

ج- تونس ، خصصت الحكومة مبلغ 2.5 مليون دولار لاعادة التعافي للقطاع السياحي بعد تأثير الاغلاق ومنع السرفي القطاع السياحي في تونس.  
د- الامارات العربية المتحدة ، ساهمت السياحة بنسبة 14% من الناتج المحلي في عام 2019 وبعد تأثير انتشار جائحة كورونا قامت الحكومة بتعويض الشركات السياحية المتضررة واخذت العديد من الاجراءات لتحفيز السياحة وصلت الى 283.5 مليار دولار.

**2- تأثير جائحة كورونا على قطاع النقل**

يؤدي قطاع النقل الجوي دوراً مهماً في اقتصاديات العالم باعتباره من أهم القطاعات الخدمية الحيوية فيقاس تقدم الدول من خلال تقدم وسائل النقل فيها ويساهم بشكل فعال في الناتج العالمي الاجمالي بنسبة 3.6% منه ومصدر لتوفير العملة الصعبة و يوفر ما يقرب من 56.5 مليون وظيفة ما بين وظائف مباشرة وغير مباشرة في التجارة الدولية والقطاع السياحي وفي الشرق الاوسط والدول العربية يوفر القطاع 2.4 مليون وظيفة ويساهم بالناتج الاجمالي للمنطقة بنحو 4.4% ، وقد شهد القطاع هزات كثيرة نتيجة للازمات الاقتصادية المتوالية التي اثرت بشكل سلبي فيه ولكن كان اعنفها تأثير جائحة كورونا.

خلفت جائحة كورونا خسارة كبيرة نتيجة لانخفاض الطلب على قطاع الطيران ، نتيجة للقيود المفروضة على التنقل بين البلدان واغلاق الحدود والركود الاقتصادي الذي شهده العالم ، وقد انخفضت أسهم شركات الطيران العالمية الى مستويات دون القياسية بعد الازمة المالية في 2008 وهجمات 11 سبتمبر فتبعاً لمؤشر ستاندرز & بورز 500 انخفضت أسهم شركة الطيران الى 45% فتراجعت أسهم يونايتد إيرلاينز بنسبة 58% وأسهم أميركان إيرلاينز بنسبة 33% وغيرها من شركات الطيران ، وبحسب منظمة الطيران المدني قدرت الخسائر بنحو 259 مليار دولار بانخفاض قدره 44% عن عام 2019 (الهرش، 2020، ص124).

إن فايروس كورونا اثر بشكل هائل في عدد المسافرين في المطارات العالمية فسجل الربع الاول من 2020 انخفاضاً في عدد المسافرين بنسبة -26.3% وكانت آسيا المنطقة الأكثر تأثراً بانخفاض قدره -36.3% لان بداية الوباء كانت منها إذ قامت شركات الطيران بإلغاء رحلاتها إلى الصين والدول الآسيوية الأخرى ؛ ومع انتشار الوباء إلى أوروبا وبقية العالم

ولا بد هنا من الإشارة الى التأثير السلبي الذي تركته جائحة كورونا في السياحة في البلدان العربية فقد تزايد انتاج القطاع السياحي فيها إلى 313.6 مليار دولار أمريكي في عام 2019 وذلك بسبب زيادة عدد السّياح الوافدين الى الدول العربية الذي بلغ 107 مليون سائح في العام ذاته . وشهدت الدول العربية زيادة في الانتاج السياحي ، احتلت السعودية المركز الأول إذ بلغ 79.5 مليار دولار ؛ وقد بلغت الأهمية النسبية للقطاع السياحي في السعودية نسبة 25.3% من اجمالي ناتج القطاع على مستوى الدول العربية تليها الامارات العربية المتحدة بنسبة 18.5% وبعدها مصر بنسبة 15.4% من اجمالي مساهمه السياحة على المستوى العربي (صندوق النقد العربي، 2020، ص6).

و كانت لجائحة كورونا تداعيات سلبية على السياحة في الدول العربية التي تعد وجهات رئيسة للسياحة عالمياً فقد تضررت العديد من الوجهات السياحية العربية على رأسها السعودية والامارات العربية ومصر وتونس والاردن ؛ فانخفض عدد السّياح الوافدين بنسبة 71.1% في عام 2020 وبالتالي انخفضت ايرادات السياحة بنسبة 75.1% للعام ذاته ، وبالتالي سيساهم ذلك في انخفاض اجمالي مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية ب 194 مليار دولار أمريكي في 2020 وان يفقد القطاع ما يقارب 7.5 مليون وظيفة ، وفي ضوء ذلك اتخذت جملة من الاجراءات التحفيزية التي قامت بها الحكومات العربية في سبيل تعافي القطاع السياحي بعد التأثير الحاد للجائحة عليها (صندوق النقد العربي، 2020، ص8):

أ- مصر ، لقد وصل عدد العاملين في القطاع السياحي المصري إلى مليون عامل في 2019 ولكن بعد تداعيات الجائحة وانخفاض الناتج المحلي بنسبة 4.78% وما ترك ذلك من آثار سلبية في العوائل الفقيرة خصوصاً العاملة في القطاع السياحي قامت الحكومة المصرية بتطبيق خطة تحفيزية اقتصادية بقيمة 100 مليار جنيه اضافة إلى اعفاء الشركات السياحية من الضرائب ومنح مخصصات شهرية للعاملين في القطاع السياحي.

ب- الاردن ، تساهم السياحة فيها بنسبة 10% من الناتج المحلي وبعد تأثير الجائحة قامت وزارة السياحة والآثار 10 ملايين دولار لدعم السياحة الاردنية واعفاء أصحاب شركات السفر والسياحة من الرسوم والضرائب وتكاليف تجديد الرخص السنوية.

اما من ناحية تأثر النقل البحري بانتشار فيروس كورونا فقد انخفض عدد الرحلات البحرية بين الدول الى نحو 8.66% في النصف الاول من 2020 ؛ وفيما يخص النقل البري؛ فقد تركت جائحة كورونا أثراً سلبياً فيه، حيث أعاقت تدابير الاغلاق سلاسل الامداد والتجارة في جميع انحاء العالم حيث شهد النقل البري جموداً شبه تام وانخفضت واردات النقل البري بنسبة 40% في المقابل واجهت الشاحنات ضغوطاً على نقل المواد الاساسية والطبية لمواجهة الطلب المتزايد مع شحة الايدي العاملة فارتفعت تكاليف النقل وتأخرت الفترة المقررة للتوصيل (سعادة 2021).

### 1- تأثير جائحة كورونا في القطاع الصحي

ان سرعة انتشار وباء كورونا بين دول العالم وزيادة عدد الاصابات بالفايروس أدى إلى زيادة الطلب على الملاكات الطبية ، حيث دخل الاطباء وجميع العاملين في مجال الصحة بحالة من الانذار والتأهب المستمر في المستشفيات والمراكز الصحية لمعالجة ورعاية المصابين بالفايروس وكانوا هم أكثر عرضة للإصابة بالفايروس من الاشخاص الأعتياديين ففي ايطاليا أصيب نحو 9% من الملاكات الطبية بالفايروس في آذار 2020 ، وفي نفس الشهر في بريطانيا أصيب طبيب من بين كل أربع أطباء (المناعمة 2020).

من جانب آخر أدت الزيادة في الاصابات إلى زيادة الطلب على الادوية ومستلزمات الوقاية من الفايروس ومواد التعقيم حيث زاد استهلاك الاقنعة الشخصية والكمادات والقفازات للحماية دون انتقال العدوى فقامت بعض الشركات بتحويل خطوطها الانتاجية إلى إنتاج مواد ومستلزمات طبية وذلك لعجز السوق عن تلبية الكميات المتزايدة منها ؛ فقد اعلنت شركة Ford Motor Company بأنها ستقوم بإنتاج 500000 جهاز تنفس صناعي خلال 100 يوم بالتعاون مع قسم الرعاية الصحية في شركة جنرال الكتريك لمواجهة الطلب المحلي المتزايد على أجهزة التنفس الصناعي (الجيباني 2020).

و بشكل عام كشفت جائحة كورونا عن ضعف الأنظمة الصحية عالمياً بسبب النقص الشديد في الموارد و عدم قدرة المستشفيات على استيعاب الأعداد الكبيرة من المصابين فاضطر عدد من الدول لبناء مستشفيات من الصفر ؛ ومع ذلك كان هناك تباين بين الدول المختلفة من ناحية التكاليف التي تكبدتها لمواجهة الجائحة فنجد في الاقتصادات المتقدمة ان الزيادة في الانفاق على الصحة يمكن أن يكون محدوداً كنسبة من الناتج المحلي ؛ غير انه يتعين عليها زيادة الانفاق للتغلب على قيود الطاقة الاستيعابية وخاصة فيما يتعلق في وحدات العناية المركزة وتشير البحوث إلى أن زيادة الطاقة الاستيعابية بنسبة 20% تكلف الناتج المحلي 0.1% في دول مثل الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة وكوريا الجنوبية و اسبانيا واليابان ؛ وبحسب تقرير منظمة الصحة العالمية ان اجراء الفحوص المخبرية للسكان للتعرف على الاصابة بالفايروس من عدمه بمعدل مرتين في نفس الاقتصادات السابق ذكره تكلف الناتج المحلي بين 0.15% - 0.35%؛ اما في البلدان النامية منخفضة الدخل فان ضعف البنية التحتية وقصور انظمة الرعاية الصحية عرض اقتصادات تلك الدول الى ازمات مالية في سبيل معالجة المصابين ومواجهه انتشار الفايروس فتعين على الدول زيادة

اثر ذلك في الطلب على النقل الجوي عالمياً و الجدول التالي يوضح انخفاض عدد المسافرين في الربعين الاول والثاني من عام 2020.

### الجدول (2) التراجع في قطاع النقل الجوي عالمياً بسبب تأثير جائحة كورونا

الدول	الربع الاول من 2020	الربع الثاني من 2020
اسيا	-36.3%	82.7%
اوروبا	-23.2%	96.3%
امريكا الشمالية	19.1%	89%
امريكا اللاتينية والكاريبي	-15.3%	93.1%
افريقيا	18.5%	97.4%
الشرق الاوسط	-16.1%	97.4%

المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد على بيانات منظمة الطيران المدني ( ICAO ) ، 2020 متاح من خلال الرابط <https://www.icao.int/sustainability/Pages/Economic-Impacts-of-COVID-19.aspx>

وكان التأثير اخف في الربعين الثالث والرابع من عام 2020 بسبب البدء بإجراءات رفع القيود المفروضة على السفر بشكل تدريجي في بعض الدول ومباشرة بعض شركات بالعمل لتعويض خسارتها خصوصاً بعد تصريح " الكسندر دي جونيك (المدير العام لاتحاد النقل الجوي) الذي قال فيه بأن قطاع الطيران مرّ بأعمق أزمة في تاريخه وان القطاع يحتاج إلى 200 مليار دولار ليتمكن من الاستمرار ، وان لم يتم التعافي حتى في نهاية عام 2021 ، وحسب توقعات منظمة الطيران المدني فلن يتم التعافي وتعويض الخسارة حتى عام 2027 ، والشكل (3) يوضح انخفاض عدد الرحلات الجوية في كل ربع من عام 2020.

ونتيجة للخسارة التي تكبدتها شركات الطيران العالمية بانخفاض ايراداتها قامت الكثير من الشركات بالاستغناء عن الموظفين و إيقاف الرواتب ؛ ولم يقتصر التأثير في العاملين في شركات الطيران بشكل مباشر؛ بل تعدى العاملين في القطاعات ذات الصلة بقطاع النقل الجوي فهناك الصناعات التي يدعمها القطاع ؛ فتشير الدراسات ان ما يقارب 11.2 مليون من العاملين في صناعات ذات علاقة بالطيران فقدوا وظائفهم في 2020 في آسيا والمحيط الهادئ بسبب تفشي الوباء تليها أوروبا فقدوا 5.6 مليون شخص وظائفهم ؛ والشكل (4) يوضح فقدان الوظائف في قطاعي السفر والسياحة.

اما بالنسبة لتأثير انتشار الجائحة في قطاع النقل الجوي في الدول العربية وبسبب موقعها الحيوي بين قارات العالم ، فان شركات الطيران واجهت ضغوطاً هائلة ؛ وحسب الاتحاد الدولي للنقل الجوي فان قطاع الطيران في ( المملكة العربية السعودية ، الامارات العربية المتحدة ، مصر ، المغرب ، تونس ، قطر ، الكويت والجزائر )يؤدي دوراً مهماً في اقتصاداتها فقد فقد قطاع الطيران ما يقرب 123 مليون مسافر، أي خسارة تقدر بـ 20 مليار دولار من عائدات المسافرين والشحن الجوي فضلاً عن فقدان 1.5 مليون وظيفة في هذه الدول (المنظمة العربية للسياحة واتحاد النقل الجوي العربي، 2020).

(2020) وكانت متوسطة في المملكة العربية السعودية (13%)، ومرتفعة نسبياً في الأردن (17% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، لكنها أخذت في الانخفاض حيث سجلت عام 2008، 21.2% من الناتج المحلي الإجمالي؛ أما في سوريا فقد استقرت عند 15% من الناتج المحلي الإجمالي، ولا تتوفر بيانات عن نسبتها حالياً (الأمم المتحدة 2022).

أما الاقتصاديات المتقدمة والأسواق الصاعدة فقد شهدت تعافياً في النصف الثاني من 2020 نتيجة تخفيف إجراءات الإغلاق واستئناف الإنتاج وزيادة الطلب على المنتجات التي تسهل العمل من المنزل ومعدات الوقاية والالكترونيات ومستلزمات التعليم عن بعد؛ فساهمت هذه المنتجات بتعافٍ قدره 10% في قطاع الصناعات التحويلية، وقد شهد الانفاق الاستهلاكي على السلع المعمرة تزايداً بسبب برامج الدعم وتراجع الانفاق على الخدمات فارتفع نصيب السلع المعمرة من الانفاق الاستهلاكي إلى 12% في نهاية 2020 مقارنة بـ 10.5% في الاعوام السابقة وتركزت الزيادة في سلع مثل السيارات والاجهزة الكهربائية (سعادة 2021).

### 3- تأثير جائحة كورونا في التجارة الدولية

قبل جائحة كورونا كان الاقتصاد العالمي يسعى ليحقق شيئاً من الانتعاش بعد التوترات والاختلالات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، إذ تراجع معدل نمو حجم التجارة الدولية إلى 0.9% في عام 2019 مقابل 3.8% في عام 2018؛ وساهم في هذا التراجع أيضاً الاضطرابات الاقتصادية في أوروبا نتيجة خروج المملكة المتحدة منه وانخفاض اسعار موارد الطاقة، في ظل هذه الاجواء أدى نقشي جائحة كورونا إلى خفض معدلات التجارة الدولية عما كانت عليه في الربع الأخير من 2019 خصوصاً في الأشهر الثلاثة الأولى من نقشي الجائحة بسبب سياسات إغلاق الحدود ومنع السفر التي اتبعتها الدول للحد من انتشار الوباء.

وفي الرابع من آذار 2020 أكد صندوق النقد الدولي ان اقتصادات الدول تتجه نحو مسارات أكثر ركوداً وأكثر خطورة؛ و أكد الصندوق أيضاً بان هذا الوباء لن يكون مثل الوبئة السابقة التي ظهرت للبشرية، لانه ضرب وبشدة اقتصاديات الدول الكبرى ومنها (الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، إيطاليا، فرنسا، ألمانيا وبريطانيا). ونتيجة تأثر هذه الاقتصادات بأزمة جائحة كورونا تراجعت معدلات التجارة الدولية، لان هذه الدول تمثل 41% من الصادرات الصناعية على مستوى العالم وتساهم بنسبة 60% من الناتج المحلي العالمي.

وذكرت منظمة التجارة العالمية ان التجارة بين الدول انخفضت بمعدل (13 - 32%) في عام 2020 نتيجة لنقصي جائحة كورونا وهي أكثر من الانخفاض الذي حدث نتيجة لازمة المالية العالمية 2008؛ وكانت أكثر الدول تأثراً تلك التي تعتمد على الاستيراد بشكل كبير بسبب تدفق البضائع عبر سلسلة التوريد العالمية نتيجة للإجراءات الاحترازية للدول مما أدى إلى ارتفاع سعر المخزون المتبقي في الدول المستوردة وادى كذلك الى ضغوط تضخمية على اسعار السلع رغم انخفاض الطلب على الواردات نتيجة لنقصي جائحة كورونا؛ فخرست الدول المتقدمة في الربع الاول من

الانفاق بنسب كبيرة على الرعاية الصحية وانعكس ذلك بشكل سلبي على الناتج المحلي لتلك الدول (WHO, 2020).

من جهة أخرى عادت جائحة كورونا بالأثر الايجابي في الشركات المصنعة للقفازات والكمادات والشركات المصنعة للقاحات؛ فقد حققت تلك الشركات تزايداً في المبيعات بشكل هائل مع تزايد الطلب على الكمادات والقفازات فعلى سبيل المثال زاد مخزون شركة Alpha Pro Tech (شركة كندية تتبع القفازات والكمادات في الصين) بنحو 70% في 2020، وزادت قيمة أسهم شركة M3 المصنعة للأدوية بنحو 1.4 مليار دولار؛ كذلك ارتفعت أسعار أسهم الشركات التي بدأت بعمل البحوث لإيجاد اللقاحات مثل Novavax التي ارتفعت قيمة اسهمها بنحو 72% و شركة Inovio التي ارتفعت أسهمها أيضاً بنحو 25% مع ارتفاع أسهم شركتي فايزر الأمريكية وبيونتك الألمانية ( اللتان تعاونتا معاً في سبيل تطوير لقاح مضاد لفايروس كورونا) بعد اعلانها الأول عن التوصل الى لقاح بنسب 16% و 9% على التوالي (الجزيرة نت 2020)؛ وكانت شركة فايزر المستفيد الأكبر فحققت أكثر مما در على الشركات الأخرى المنافسة إذ وصلت ارباحها الى 10,8 مليارات دولار في النصف الاول من 2021؛ وكانت تعترزم ان تحقق 33,5 مليار دولار من مبيعات لقاحها نهاية العام نغسه، أما شركة بيونتك الألمانية سجلت مبيعات بقيمة 7,3 مليار يورو وكانت تسعى لتحقيق 15,9 مليار يورو من المبيعات في نهاية 2021؛ اما الشركة المنافسة موديرنا الأمريكية التي تمكنت أيضاً من التوصل إلى لقاح؛ إذ حققت أرباحاً بقيمة 5,9 مليار دولار، وبالنسبة لشركة استرازينيكا السويدية البريطانية فقد باعت لقاحها دون ان تحقق ارباحاً في الفترة الأولى وذلك لعدم ترخيص الولايات المتحدة لهذا اللقاح رغم اعتماده في العديد من الدول وبعدها تمكنت ان تحقق 1,17 مليار دولار من الأرباح في النصف الاول من 2021 (France 24 2021).

### 2- تأثير جائحة كورونا في قطاع الصناعات التحويلية

شهد قطاع الصناعات التحويلية تراجعاً حاداً بسبب تأثيرات جائحة كورونا وخاصة في ذروة انتشار الفايروس في 2020 ولكن بدرجات متفاوتة؛ فقد أثرت الجائحة في القطاع الصناعي من خلال ثلاثة عوامل رئيسية؛ تمثل العامل الأول بتوقف الإنتاج حيث ضرب الفايروس مركز الإنتاج الصناعي العالمي في شرق آسيا وكذلك الولايات المتحدة وألمانيا؛ أما العامل الثاني فيتمثل في تعطل سلاسل التوريد العالمية؛ إذ سبب توقف الإنتاج في الدولة الموردة بتأثير أساسي ومباشر على الصناعات المعتمدة على هذه المدخلات في الدول الأخرى. في حين يتمثل العامل الثالث في تراجع حجم الطلب العالمي وكذلك التجارة العالمية.

وانخفضت نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية بسبب سياسات الإغلاق وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية؛ كذلك بسبب انخفاض الطلب على الكثير من المنتجات السلعية خلال نقشي الجائحة؛ ففي لبنان (حيث سجل 3.1% من الناتج المحلي الإجمالي الوطني في عام 2020، مقارنة بـ 3.8% في عام 2008؛ وسجل في العراق 3% عام 2020، أما في الكويت (فسجل 6% عام 2020)، كذلك كانت النسبة منخفضة نسبياً في قطر وعمان (حيث كانت نسبة هذا القطاع 7% عام

## ثالثاً: أثر جائحة فيروس كورونا في القطاعات الاقتصادية العراقية

### 1- تأثير جائحة كورونا في القطاع الصحي

إن انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي والعقوبات الدولية التي فرضت على العراق تركت آثارها الوخيمة في القطاع الصحي، إذ يعاني نظام الرعاية الصحية من الضعف منذ أكثر من ثلاثة عقود وإلى يومنا هذا؛ وما فاقم من أزمات القطاع الصحي هو الإهمال وقلة الدعم الحكومي لهذا القطاع؛ فإن جميع المستشفيات تم انشاؤها قبل عام 2003 وتعاني من التقادم وانهايار بنيتهما التحتية؛ و وفقاً لمنظمة الصحة العالمية فإن العراق انفق 154 دولاراً فقط للفرد على الخدمات الصحية في عام 2015 وهي نسبة منخفضة مقارنة بجيرانه (حيث بلغت في الأردن 257 دولاراً للفرد وفي ايران 366 دولاراً للفرد) وفي الموازنة السنوية للبلاد لعام 2019 والتي بلغت 133 ترليون دينار عراقي، انفق منها نحو 6 ترليونات فقط على الصحة اي بنسبة 4.5%؛ ومن جانب آخر فان ضعف نظام الرعاية الصحية في العراق ولد بيئة سلبية دفعت بالكثير من الأطباء وذوي الخبرة في المهن الطبية الى مغادرة البلد، لذلك فان القطاع الصحي لم يكن مهيباً لمواجهة جائحة كورونا (الساعدي و حداد، 2021، ص2).

فبالرغم من ان الفساد وسوء الإدارة في القطاع الصحي لم يكن حديث العهد إلا أن جائحة كورونا كشفت عن ذلك القصور بشكل واضح، ومع تأكيد الحكومة على اعطاء الاولوية للقطاع الصحي في مواجهة الجائحة الا ان الحكومة كانت تقتصر إلى استراتيجية واضحة في هذا الصدد، فوصلت حالات الإصابة بالوباء إلى 1.4 مليون شخص توفي 17000 منهم في منتصف عام 2021، وقد تكون الأرقام أعلى من ذلك بكثير نظراً لأن الأرقام الرسمية غالباً ما تكون غير حقيقية بسبب انعدام ثقة المواطنين بالمراكز الصحية وتجنبهم الفحص والاعلان عن الاصابة واضطرارهم الى حصر المصابين في منازلهم فقد في ظل نقص المستشفيات والمعدات والمختبرات واضحاً؛ فحسب بعض التقديرات، يحتاج العراق على المزيد من الأسرة اللازمة للعناية المركزة، وفي الواقع، أدت سياسات الحكومة الخاطئة إلى تفاقم الوضع وتدهوره أكثر إذ ضغطت على الطاقم الطبي للعمل في ظروف غير مقبولة، فأصبحت نسبة كبيرة من الأطباء بالعدوى (الالوسي، 2021).

### 2- تأثير جائحة كورونا في قطاع التعليم

هددت جائحة كورونا التقدم المحرز في قطاع التعليم في جميع انحاء العالم من خلال صدمتين رئيسيتين: الصدمة الاولى تمثلت بالإغلاق شبه العالمي للمدارس على مستوى جميع المراحل، مما نتج عن خسائر في التعلّم، وزيادة معدلات التسرب، وازدياد عدم المساواة، وازدياد ظاهرة فقر التعلّم<sup>1</sup>. اما الصدمة الثانية فقد تمثلت بالركود الاقتصادي الناجم عن تدابير مكافحة الجائحة التي فاقمت بدورها الأضرار من خلال خفض جانبي العرض والطلب في مجال التعليم، نظراً للضرر الذي سيلحقه ذلك بالأسر المعيشية، وسيلحق الأمران كلاهما

2020 ما يقارب 6% من جانب الاستيرادات و 3% من جانب الصادرات، و كان التأثير الأشد عمقاً للجائحة في تلك الدول الرائدة في مجال التجارة العالمية مثل الصين التي كانت بؤرة انتشار الوباء فقد انخفضت الصادرات الصينية بنسبة 17.2% في الشهرين الاولى من 2020 وحقت الصين حينها انكماش تاريخي حيث انخفض اجمالي الناتج المحلي بنسبة 6.8% في الربع الاول من 2020 وهو اول انكماش لها من 1992 (Jane Li، 2020).

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية كذلك من اكثر الدول التي تأثرت صادراتها بتقشي جائحة كورونا حيث انخفضت صادراتها بحدود 9.6% ليرتفع بذلك العجز التجاري الى 44.4% في ظل جائحة كورونا وفقاً لما صرحت به وزارة الخارجية الأمريكية؛ وقد انكمش الاقتصاد الأمريكي بنسبة 4.8% في الربع الاول من 2020 وكان هذا الانكماش اكثر من الانكماش الاقتصادي بعد الازمة المالية العالمية في عام 2008 (Ozili، 2020).

اما على صعيد العالم العربي فقد بلغت صادرات المنطقة العربية ترليون دولار اي حوالي 5% من الصادرات العالمية و بلغت الواردات 828 مليار دولار اي حوالي 4.4% من الواردات العالمية في عام 2019. و لكن بعد الشلل الذي أحدثته تقشي وباء كورونا؛ خصوصاً وان الولايات المتحدة والصين من ابرز المؤثرين في صادرات و واردات المنطقة العربية فمن المتوقع ان تنخفض الصادرات بما يقارب 88 مليار دولار نتيجة للآثار الوخيمة لتقشي جائحة كورونا، اما واردات المنطقة العربية فقد انخفضت بمعدل 111 مليار دولار نتيجة للآثار الوخيمة للجائحة على الاستهلاك والتصدير (الامم المتحدة، 2020).

## الجدول (3) واقع وتوقعات التجارة العالمية قبل وبعد جائحة كورونا (الأرقام بنسبة مئوية)

السنوات	التوقعات بعد الجائحة	
	2019	2020
حجم التجارة العالمية	0.9	11.0-
الواردات		
الاقتصاديات المتقدمة	1.5	11.5-
الاقتصاديات النامية	0.8-	8.2-
الصادرات		
الاقتصاديات المتقدمة	1.2	12.8-
الاقتصاديات النامية	0.8	9.6-

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الاغلاق العام الكبير، 2020 متاح من خلال الرابط <https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2020/04/14/weo-april-2020>

بينما ارتفعت الى 80% في الدول الفقيرة الدخل، حسب تقديرات البنك الدولي.

يقصد بظاهرة فقر التعلّم: بأنه النسبة المئوية للأطفال في سن 1 العاشرة ممن لا يستطيعون قراءة قصة بسيطة وفهمها وقد بلغت هذه النسبة 53% بين الاطفال في الدول المتوسطة والمنخفضة الدخل،

وبحسب الدراسة التي أعدها " المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأغذية والزراعة ومركز التجارة الدولية " تأثرت العمليات التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة بنحو 91% في قطاع الاغذية والزراعة في عام 2020 بسبب جائحة كورونا . فضلاً عن الاغلاق المؤقت بنحو 83% ، وتراجع الخدمات اللوجستية بنحو 33% وعدم تسديد العملاء فواتيرهم بنحو 23% . وصرحت 53% من الشركات انها تواجه صعوبات في الحصول على المنتجات المحلية ، بينما أعلنت 75% من الشركات أنها شهدت مبيعات محلية متدنية وصرحت الشركات الغذائية المتوسطة والصغيرة ، ان الدعم الحكومي من شأنه أن يساعدها في تقليل نسبة الخسائر التي تكبدتها. وفي 15 تشرين الثاني 2020 ، صادقت الحكومة على قرار تخصيص مبالغ نحو 1.6 مليار دولار أمريكي في ميزانيتها لعام 2021 ، من أجل دعم القطاع الزراعي ودعم الفلاحين بالبذور والآلات المدعومة ، وتوفير الدفع لموسم تسويق الشعير والقمح . وفيما يخص أنماط الاستهلاك وبحسب تقديرات "برنامج الغذاء العالمي " ان حوالي 3.0 مليون شخص في العراق يواجهون مشكلة في الاستهلاك الغذائي غير الكافي ، حيث سجلت أعلى النسب في محافظة نينوى 19% وديالى، والانباء 15% وكركوك 14%، وبغداد 10% (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2020، ص25).

#### 4- تأثير جائحة كورونا في قطاع النقل الجوي

شهد قطاع النقل الجوي في العراق تقدماً ملحوظاً بعد عام 2003 أي بعد الانفتاح الذي شهده العراق على العالم الخارجي بعد سنوات عديدة من العزلة فشهد القطاع تطوراً من حيث عدد الطائرات ، عدد الركاب ، عدد الرحلات ، ونشطت حركة التجارة فضلاً عن الأرباح والإيرادات ؛ و في عام 2018 بلغت عدد الطائرات العاملة في المطارات العراقية للخطوط الجوية العراقية 32 طائرة و بلغ إجمالي عدد الرحلات الجوية في المطارات العراقية على طائرات الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية 41,636 رحلة ، وبلغ إجمالي عدد المسافرين (القادمين والمغادرين) المنقولين على طائرات الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية وكفاءة المطارات العراقية 3,968,020 مسافر ، و بلغ إجمالي عدد الرحلات الجوية في المطارات العراقية لمختلف شركات الطيران العراقية والعربية والأجنبية 92,185 رحلة في حين بلغ إجمالي عدد المسافرين في المطارات العراقية لمختلف شركات الطيران العراقية والعربية والأجنبية 9,392,011 مسافراً ؛ وبلغت اجمالي قيمة الإيرادات المتحققة لسلطة الطيران المدني 76,384 مليون دينار ، بينما بلغ اجمالي قيمة الإيرادات المتحققة للخطوط الجوية العراقية 51,804 مليون دينار (العقابي، 2020، ص5).

ولكن خلال عام 2020 ومع تفشي جائحة كورونا اضطرب وضع قطاع الطيران الجوي وتكبد خسائر مالية كبيرة نتيجة لإغلاق المطارات وتوقف الرحلات الأمر الذي أثر في عوائد شركات الطيران، وفي الأرباح التي تحققها المطارات ، و من ثم الى تسريح الكثير من العاملين في هذا القطاع والانشطة المرتبطة به ، وفي الجدول الاتي سنوضح الفارق بين وضع قطاع النقل الجوي قبل تفشي الجائحة وبعدها:

الضرر برأس المال البشري والرفاهية على الأمد الطويل ؛ فحتى 28 آذار 2020، تسببت جائحة فيروس كورونا في انقطاع أكثر من 1.6 مليار طفل وشاب عن التعليم في 161 بلداً، أي ما يقرب من 80% من الطلبة المتلتحقين بالمدارس على مستوى العالم (البنك الدولي، 2020) ؛ وفي العراق بلغ عدد الطلبة 7 مليون طالب خارج مقاعد الدراسة و790 ألف طالب جامعي خارج الجامعات العراقية وهذه أرقام كبيرة ومخيفة وقد تهدد المسيرة التعليمية في العراق الأمر الذي دفع وزارتي التربية، والتعليم العالي باتخاذ اجراءات من أجل استمرار التعليم وايصال المادة الى الطلبة عن بعد (التعليم الالكتروني) متجاهلة الطبيعة المعقدة لهذه العملية، من توفير المحتوى القابل للأتمتة ودعم المعلمين والاساتذة، وتوفير التوجيه للأسر والطلبة ، والتغلب على صعوبات الوصول إلى الإنترنت ؛ فقد اكدت الوزارتان على ضرورة التعليم الالكتروني من اجل ضمان استمرارية التواصل بين الطلبة والتدريسين وهذا يتطابق مع ما قامت به أغلب المؤسسات التعليمية في العالم فقد قامت وزارة التربية بتصميم موقع نيوتن اضافة إلى وجود التلفزيون التربوي الذي يقدم شروحات للطلبة في مختلف المواد الدراسية ؛ أما وزارة التعليم العالي، فقد منحت الجامعات الصلاحية في استخدام منصات التعليم التي تتلاءم مع طبيعتهم الدراسية ، ومع كل الجهود المبذولة واجهة التعليم الالكتروني الكثير من المعوقات في العراق ، وكما يلي (عبد علي، 2020):

- أ. ضعف خدمة الانترنت في العراق والانقطاع المستمر للتيار الكهربائي .
- ب. وجود قرى و مناطق ريفية نائية لا تصلها خدمة الانترنت .
- ج. عدم توفر الأجهزة الذكية بالنسبة للطلبة من الأسر الفقيرة مع ارتفاع سعر اشتراك الانترنت بالنسبة لهم .
- د. ضعف ثقافة التعليم الالكتروني وقلة الوعي لدى التدريسين والطلبة على حد سواء.
- هـ. عدم تخصيص ميزانية مالية كبيرة لتقديم الدعم التقني والفني والإداري لقطاع التعليم فحسب البيانات التي نشرها الجهاز المركزي للإحصاء لم يتم تزويد اي مدرسة بخدمة الانترنت للأغراض التعليمية.

#### 3- تأثير جائحة كورونا في القطاع الزراعي

يعاني القطاع الزراعي الإهمال والهشاشة وذلك لعدم منح الدعم والاهتمام الحكومي ، ورغم ذلك فإنه يساهم بشكل نسبي في تزويد الأسواق المحلية بالمنتجات النباتية والحيوانية ؛ ومع تفشي فايروس كورونا واتباع الاجراءات الاحترازية التي ساهمت في عرقلة ايصال المنتجات الزراعية المستوردة المستهلكة في الاسواق العراقية (التي تشكل 50% من احتياجاته الغذائية) ، فقد دفع ذلك إلى اللجوء إلى المنتجات المحلية فقد انتعشت الزراعة بشكل نسبي؛ وقدمت الحكومة الدعم لهذا القطاع لمنع ارتفاع اسعار المواد الغذائية ، وقامت اللجنة العليا للصحة والسلامة باستبعاد موظفي الزراعة والتجارة من الحظر المفروض ، وتأخير تسديد رسوم تأجير الأراضي الزراعية.

**الجدول (4) تحليل لاهم مؤشرات النقل الجوي في العراق**

ت	المؤشر	2019	2020	نسبة التغير
1	اجمالي عدد الرحلات الجوية لشركة الخطوط العراقية	51788	11150	%78.5
2	اجمالي عدد المسافرين على الخطوط الجوية العراقية	4177577	786032	%81.2
3	اجمالي إيرادات الخطوط الجوية العراقية	566017	201825	%64.3
4	اجمالي إيرادات سلطة الطيران المدني	90041	32832	%63.5
5	عدد العاملين في سلطة الطيران المدني	1606	1350	%15.9
6	عدد العاملين في الخطوط الجوية العراقية	3110	2758	%11.3
7	اجمالي عدد الرحلات الجوية لمختلف شركات الطيران	75859	43367	%42.8
8	اجمالي عدد المسافرين غي مختلف شركات الطيران	7711433	1700591	%77.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء CSO، إحصاء نشاط النقل الجوي في القطاع الحكومي والعام لسنة 2020، 2021، متاح من خلال

<https://cosit.gov.iq/documents/transportation%20and%20communication/transportation/fullreports/eartrans/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D9%8A%202020.pdf>

**5- تأثير جائحة كورونا في القطاع السياحي**

تعرض القطاع السياحي في العراق إلى انتكاسة كبيرة في العامين (2020، 2021) بسبب تفشي جائحة كورونا ولجوء الحكومة العراقية إلى إجراءات الوقاية لمواجهة انتشار الجائحة؛ وفي العراق هناك نوعان من الأنشطة السياحية: يتمثل النوع الأول بأنشطة السياحة الترفيهية في شمال العراق، أما النوع الثاني فهي السياحة الدينية التي تشكل 75% من إيرادات السياحة في العراق وتتمركز في محافظات النجف وبغداد و كربلاء (يقصدها قرابة 3 ملايين زائراً سنوياً).

إن تدابير حظر التجوال وإغلاق الحدود مع إيران (التي يبلغ عدد الوافدين منها ما يقارب 4000 وافد في اليوم) والدول الإسلامية الأخرى أدت إلى تراجع قطاع السياحة الدينية وانخفاض وارداته، وكان التأثير الأكبر لتراجع السياحة الدينية على الأفراد لأنهم المستفيدون من انتعاش هذا القطاع لأن الفنادق والمطاعم والمتاجر تعتمد مبيعاتها على السائحين وان توقف هذه المشاريع يؤدي إلى البطالة وتآكل رأس المال؛ إذ أن إجراءات مواجهة كورونا أدت إلى وقف عمل 760 فندقاً في كربلاء والنجف، بعد أن كانت تلك الفنادق لا تكفي لاستيعاب الوافدين العرب والأجانب ما قبل كورونا، خصوصاً في أوقات الذروة، وتضررت أيضاً المطاعم السياحية في المدينتين، والتي يقدر عددها بـ 600 مطعم، اضطر الكثير منها إلى إغلاق أبوابه وتسريح العاملين فيه (الصالح، 2021)، وحسب تصريح عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار في البرلمان العراقي "حامد الموسوي" إن خسائر القطاع السياحي الإجمالية بلغت 3 مليارات دولار تحت ضغط جائحة كورونا (جواد، 2021).

أما فيما يخص السياحة الترفيهية والتي تشكل 25% من الإيرادات السياحية وتتمركز في محافظات دهوك واربيل والسليمانية، فقد تضررت بعد أن أُلقت جائحة كورونا بآثارها الاقتصادية على إقليم كردستان، وتوقفت السياحة في أشهر وصفت بأنها ذروة انتعاش السياحة في الإقليم بعد أن فرضت حكومة كردستان مجموعة من الإجراءات تمثلت بغلاق المطاعم والمقاهي والأماكن السياحية مما أصيبت حركة

السياحة بالشلل التام؛ فلم تتجاوز أعداد السائحين المليون سائح في عام 2020 في أكثر التقديرات، وهو رقم قليل إذا ما قارناه مع العام 2019 الذي سجل دخول 3 ملايين سائح إلى مدن الإقليم، غالبيتهم من محافظات الوسط والجنوب (IQ NEWS، 2021)، وقدرت هيئة السياحة في الإقليم أن خسائر المالية في القطاع السياحي قدرت بنصف مليار دولار، إضافة إلى خسائر المئات من الوظائف (sky news عربية، 2020)

**الاستنتاجات**

- 1- تسببت جائحة كورونا بصدمة عالمية لا مثيل فيها لظروف الأزمات الاقتصادية السابقة قد سببت الجائحة اضطرابات متزامنة في جانبي العرض والطلب ولم تقتصر هذه الأزمة في مناطق محددة، بل كانت ذات طابع عالمي.
- 2- كشفت جائحة كورونا عن ضعف أداء القطاع الصحي في الكثير من دول العالم، ومنها العراق الذي يعاني فيه القطاع من الإهمال منذ سنوات طوال.
- 3- كان قطاع السياحة الأكثر تضرراً مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، بسبب فرض الحكومات لإجراءات الإغلاق وحظر التجوال.
- 4- يعاني العراق من ضعف أداء القطاعات الاقتصادية الغير نفطية، إلى جانب الاعتماد الكلي على النفط، الأمر الذي يجعل أي تراجعاً في أسعاره تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد العراقي.
- 5- لم تكن إجراءات الحكومة العراقية لمواجهة جائحة كورونا بحجم الأزمة الحاصلة، ولم يقدم أي حزم تحفيزية للقطاعات الاقتصادية لمساعدتها على التعافي.

**التوصيات**

- 1- دعم و تطوير القطاع الصحي في العراق ليتمكن من مواجهة أي جوائح ممكن ان يتعرض لها مستقبلاً.
- 2- تعزيز الصادرات الغير نفطية والعمل على دعم الانتاج المحلي بدلاً من الإستيراد المبالغ فيه؛ ويتم ذلك من خلال

[sector-economic-growth-arab-countries.pdf](https://sector-economic-growth-arab-countries.pdf)

9- المنظمة العربية للسياحة والاتحاد الجوي للنقل العربي دراسة تحليلية مشتركة عن اثر فايروس كورونا على الاقتصاد والسياحة والسفر ، 2020، متاح من خلال الرابط

<https://qcc.org.sa/sites/default/files/2021-01/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D9%85%D8%B3%20%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9%20%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9%20%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83%D8%A9%20%D8%A8%D9%8A%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%A9%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%20%D9%84%D9%84%D9%86%D9%82%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D9%8A.pdf>

10- عبد الوؤف علي المناعمة، تأثيرات وباء كوفيد 19 على العاملين في القطاع الصحي، منظمة المجتمع العلمي العربي، 2020، <https://arsco.org/article-detail-1648-8-0>

11- حمد صقر الجيباني، تأثير الوباء التاجي المستجد على الاقتصاد العالمي ، مجلة الندوة للدراسات القانونية ، مجلد 2020، 32، متاح من خلال الرابط

<https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-946555-%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D8%AA%D9%81%D8%B4%D9%8A-%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%AC%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D8%AF-covid19-Irm-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA>

تطوير اداء القطاعات الاقتصادية العراقية وتقليل الاعتماد على النفط، الذي يؤثر أي انخفاض في اسعاره على أداء الاقتصاد العراقي.  
3- العمل على انشاء صندوق ثروة سيادية عراقي، يمكن العراق من مواجهة الأزمات المفاجئة.  
4- ضرورة تبني سياسات اقتصادية تعمل على تصحيح الأختلالات الهيكلية في النظام الاقتصادي العراقي، وتقوده نحو التعافي.

## المصادر

### أولاً: المصادر العربية

- 1- صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2019، 2019، <https://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2019/eng/assets/pdf/imf-annual-report-2019-ar.pdf>
- 2- ايناس رشيد ، فايروس كورونا او الفايروسات التاجية ، جامعة تكريت ، شباط 2020 ، [https://www.researchgate.net/publication/339124157\\_kwrwna\\_fyrws](https://www.researchgate.net/publication/339124157_kwrwna_fyrws)
- 3- محمد محمود السيد ، الصدمات الخمس للاقتصاد العالمي جراء كورونا ، مركز المستقبل للدراسات والابحاث ، 25 اذار 2020 ، متاح من خلال الرابط <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5423>
- 4- محمد ، محمد حميد ، النظام الاقتصادي العالمي وجائحة كورونا رؤية في التحولات السياسية والاقتصادية ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهريين ، 2022.
- 5- Reuters ، فيروس كورونا قد يسبب خسائر عالمية بقيمة 8.8 تريليون دولار ، 15 ايار 2020، متاح من خلال الرابط <https://www.reuters.com/article/coronavirus-losses-as7-idARAKBN22R190>
- 6- منظمة العمل الدولية ، جانحة كوفيد وعالم العمل ، 2020 ، متاح من خلال الرابط [https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/meetingdocument/wcms\\_748006.pdf](https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/meetingdocument/wcms_748006.pdf)
- 7- احمد فايز الهرش، ازمة الاغلاق الكبير الاثار الاقتصادية لفايروس كورونا كوفيد-19، مجلة بحوث الادارة واقتصاد ، مجلد 2، عدد 2، 2020 ، متاح من خلال ارباط <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/615/2/2/122039>
- 8- صندوق النقد العربي ، اثر قطاع السياحة على النمو الاقتصادي في الدول العربية ، 2020، متاح من خلال الرابط <https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/Impact-tourism->



